

مرسوم رقم 2.00.477 صادر في 17 من شعبان 1421 (14 نوفمبر 2000)  
يتعلق بوكالة الحوض المائي لسبو

الوزير الأول ،

بناء على القانون رقم 10.95 المتعلق بالماء الصادر بتنفيذه الظهير  
الشريف رقم 1.95.154 بتاريخ 18 من ربيع الأول 1416 (16 أغسطس 1995)  
ولاسيما المواد 15 و 20 و 21 و 24 منه ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المجتمع في 21 من  
رجب 1421 (19 أكتوبر 2000)،

رسم ما يلي :

### الفصل الأول

#### دائرة النفوذ - الوصاية

##### المادة الأولى

تطبيقا للفقرة الأخيرة بالمادة 20 من القانون المشار إليه أعلاه  
رقم 10.95 تتكون دائرة نفوذ وكالة الحوض المائي لسبو من الحوض  
المائي لسبو كما هو محدد بخط أحمر في الخريطة الملحقة بأصل هذا  
المرسوم.

يكون مقر الوكالة بفاس.

- ممثل للجماعات السلالية التابعة لدائرة نفوذ الوكالة يعينه وزير الداخلية ؛

- ممثلان لجمعيات مستعملي المياه المخصصة لأغراض زراعية الخاضعة للقانون رقم 2.84 المتعلق بجمعيات مستعملي المياه المخصصة لأغراض زراعية والصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.87.12 بتاريخ 3 جمادى الآخرة 1411 (21 ديسمبر 1990) ينتخبهما رؤساء الجمعيات التابعة لدائرة نفوذ الوكالة من بينهم.

ويجب أن تكون لمثلي الوزراء على الأقل درجة مدير للإدارة المركزية.

ويجب أن تكون لمثلي المكاتب والوكالات درجة مدير.

ويحضر مدير الوكالة اجتماعات مجلس الإدارة بصفة استشارية.

ويمكن أن يدعو الرئيس كل شخص من ذوي الأهلية لحضور اجتماعات المجلس بصفة استشارية.

#### المادة الرابعة

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه كلما دعت حاجات الوكالة إلى ذلك ومرتين على الأقل في كل سنة محاسبية ؛

- لخصر القوائم التركيبية للسنة المحاسبية المختتمة على أبعد تقدير يوم 30 يونيو التالي لتاريخ اختتامها ؛

- لخصر ميزانية السنة المحاسبية التالية قبل يوم 15 أكتوبر السابق لتاريخ بداية السنة المحاسبية المذكورة.

#### المادة الخامسة

يمارس مجلس الإدارة الاختصاصات المسندة إليه بالمادة 21 من القانون الأنف الذكر رقم 10.95 وتكون مداواته صحيحة بحضور ما لا يقل عن نصف أعضائه، ويتخذ قراراته بأغلبية الأصوات، فإن تعادلت رجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس.

#### المادة السادسة

يعين مدير الوكالة طبقا للقواعد الجاري بها العمل.

وينفذ قرارات مجلس الإدارة، وإن اقتضى الحال، قرارات اللجنة أو اللجان المحدثة من لدن هذا الأخير.

ويسير الوكالة ويتصرف باسمها.

ويباشر أو يأنن في مباشرة جميع الأعمال والعمليات المتعلقة بغرض الوكالة.

ويسلم التراخيص لاستعمال الملك العام المائي ويبرم الاتفاقيات والعقود ويبلغها إلى أصحاب الامتياز بعد موافقة مجلس الإدارة.

ويمثل الوكالة أمام القضاء ويؤهل لإقامة الدعاوى والدفاع باسمها على أن يبلغ ذلك في الحال إلى مجلس الإدارة.

ويتولى التحضير التقني ويقوم بأعمال سكرتارية اجتماعات مجلس الإدارة.

#### المادة الثانية

يمارس وزير التجهيز وصاية الدولة على وكالة الحوض المائي لسبو مع مراعاة السلط والاختصاصات المسندة لوزير الاقتصاد والمالية بالقوانين والأنظمة المطبقة على المؤسسات العامة.

#### الفصل الثاني

#### أجهزة الإدارة والتسيير

#### المادة الثالثة

يرأس وزير التجهيز مجلس إدارة وكالة الحوض المائي لسبو الذي يضم بالإضافة إليه الأعضاء التالي بينهم :

- ممثل لوزير الداخلية ؛

- ممثل للوزير المكلف بالمالية ؛

- ممثل لوزير الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات ؛

- ممثل لوزير التجهيز ؛

- ممثل لوزير الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن ؛

- ممثل للوزير المكلف بالصيد البحري ؛

- ممثل لوزير الصحة ؛

- ممثل للوزير المكلف بالتوقعات الاقتصادية والتخطيط ؛

- ممثل للوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان ؛

- ممثل للوزير المكلف بالصناعة التقليدية ؛

- ممثل لإدارة الدفاع الوطني ؛

- ممثلان للمكتب الوطني للماء الصالح للشرب يعينهما وزير التجهيز ؛

- ممثلان للمكتب الوطني للكهرباء يعينهما الوزير المكلف بالطاقة والمعادن ؛

- ممثل للمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للغرب يعينه الوزير المكلف بالفلاحة ؛

- أربعة ممثلين للوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء لكل من فاس والقنيطرة ومكناس وتازة يعينهم وزير الداخلية ؛

- ثلاثة ممثلين لغرف الفلاحة بكل من الصيمة وبولمان وشفشاون وفاس والقنيطرة والخميسات ومكناس وسيدي قاسم وتاونات وتازة تنتخبهم هيئة ناخبة تتألف من أعضاء مكاتب الغرف المذكورة ؛

- ثلاثة ممثلين لغرف التجارة والصناعة والخدمات بكل من الصيمة وفاس والقنيطرة والخميسات ومكناس وتازة، تنتخبهم هيئة ناخبة تتألف من أعضاء مكاتب الغرف المذكورة ؛

- ستة ممثلين لمجالس العمالات والأقاليم بكل من الإسماعيلية وبولمان والحاجب وفاس الجديد - دار الدبيغ وفاس - المدينة وإيفران والقنيطرة والخميسات وخنيفرة ومكناس - المنزه وصفرو وسيدي قاسم وتاونات وتازة وزواغة - مولاي يعقوب يعينهم وزير الداخلية ؛

ويكون هو الأمر بقبض المداخل وصرف النفقات ويلتزم بهذه الصفة بالنفقات بتصرف أو عقد أو صفقة. ويعمل على مسك محاسبة النفقات الملتزم بها ويصفي ويثبت نفقات الوكالة ومواردها. ويسلم إلى العون المحاسب الأوامر بالأداء وسندات المداخل المطابقة.

ويجوز للمدير أن يفوض تحت مسؤوليته جزءا من سلطته واختصاصاته إلى الموظفين الذين يشغلون مناصب قيادية في الوكالة.

### الفصل الثالث

#### أحكام متفرقة

##### المادة السابعة

تطبيقا للفقرة الأولى بالمادة 24 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 10.95، توضع ممتلكات الملك العام المائي الضرورية لمزاولة الوكالة للمهام المنوطة بها رهن إشارة هذه الوكالة بناء على قرار مشترك لوزير التجهيز والوزير المكلف بالمالية.

وتحدد بقرار لوزير التجهيز الشروط التي توضع بها الممتلكات المذكورة رهن الإشارة ولا سيما المتعلقة منها بتسييرها وتعهدها وإصلاحها وتتبعها والحفاظ عليها.

##### المادة الثامنة

تطبيقا للفقرة الثانية من المادة 24 من القانون الآنف الذكر رقم 10.95، فإن المنقولات والعقارات التابعة لملك الدولة الخاص الضرورية لقيام الوكالة بمهامها والمحوالة إلى الوكالة المذكورة تكون محل جرد يوافق عليه بقرار مشترك لوزير التجهيز والوزير المكلف بالمالية.

##### المادة التاسعة

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية إلى وزير الاقتصاد والمالية والخصوصية والسياحة ووزير التجهيز كل واحد منهما فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 17 من شعبان 1421 (14 نوفمبر 2000).

الإمضاء : عبد الرحمن يوسف.

وقعه بالعطف :

وزير الاقتصاد والمالية

والخصوصية والسياحة،

الإمضاء : فتح الله وعلو.

وزير التجهيز،

الإمضاء : بوعمر و تغوان.

**Bulletin officiel n° 4854 du 10 ramadan 1421 (7 décembre 2000)**  
**Décret n° 2-00-477 du 17 chaabane 1421 (14 novembre 2000) relatif à**  
**l'Agence du bassin hydraulique du Sebou.**

**Le Premier Ministre,**

Vu la loi n° 10-95 sur l'eau promulguée par le dahir n° 1-95-154 du 18 rabii I 1416 (16 août 1995), notamment ses articles 15, 20, 21 et 24 ;

Après examen par le conseil des ministres réuni le 21 rejeb 1421 (19 octobre 2000),

**Décète :**

**Chapitre premier : Zone d'action - Tutelle**

**Article Premier :** En application du dernier alinéa de l'article 20 de la loi susvisée n° 10-95, la zone d'action de l'Agence du bassin hydraulique du Sebou est constituée par le bassin hydraulique du Sebou tel que délimité par un liséré rouge, sur la carte annexée à l'original du présent décret.

Le siège de l'agence est fixé à Fès.

**Article 2 :** La tutelle de l'Etat sur l'Agence du bassin hydraulique du Sebou est assurée par le ministre de l'équipement, sous réserve des pouvoirs et attributions dévolus au ministre de l'économie et des finances par les lois et règlements applicables aux établissements publics.

**Chapitre II : Organes d'administration et de gestion**

**Article 3 :** Le conseil d'administration de l'Agence du bassin hydraulique du Sebou est présidé par le ministre de l'équipement et comprend, en outre, les membres suivants :

- un (1) représentant du ministre de l'intérieur ;
- un (1) représentant du ministre chargé des finances ;
- un (1) représentant du ministre de l'agriculture, du développement rural et des eaux et forêts
- un (1) représentant du ministre de l'équipement ;
- un (1) représentant du ministre de l'industrie, du commerce, de l'énergie et des mines ;
- un (1) représentant du ministre chargé de la pêche maritime
- un (1) représentant du ministre de la santé ;
- un (1) représentant du ministre chargé de la prévision économique et du plan ;

- un (1) représentant du ministre chargé de l'aménagement du territoire, de l'environnement, de l'urbanisme et de l'habitat ;
- un (1) représentant du ministre chargé de l'artisanat ;
- un (1) représentant de l'administration de la défense nationale ;
- deux (2) représentants de l'Office national de l'eau potable, désignés par le ministre de l'équipement ;
- deux (2) représentants de l'Office national de l'électricité, désignés par le ministre chargé de l'énergie et des mines ;
- un (1) représentant de l'Office régional de mise en valeur agricole du Gharb, désigné par le ministre chargé de l'agriculture ;
- quatre (4) représentants pour les régions autonomes de distribution d'eau et d'électricité de Fès, de Kénitra, de Meknès et de Taza, désignés par le ministre de l'intérieur ;
- trois (3) représentants des chambres d'agriculture d'Al Hoceima, de Boulmane, de Chefchaouen, de Fès, de Kénitra, de Khémisset, de Meknès, de Sidi-Kacem, de Taounate et de Taza, élus par un collège électoral composé des membres des bureaux desdites chambres ;
- trois (3) représentants des chambres de commerce, d'industrie et des services d'Al Hoceima, de Fès, de Kénitra, de Khémisset, de Meknès et de Taza, élus par un collège électoral composé des membres des bureaux desdites chambres ;
- six (6) représentants pour les assemblées préfectorales et provinciales d'Al-Ismaïlia, de Boulemane, d'El Hajeb, de Fès Jdid - Dar-Dbibagh, de Fès-Médina, d'Ifrane de Kénitra, de Khémisset, de Khénifra, de Mekès El Menzeh, de Sefrou, de Sidi-Kacem, de Taounate, de Taza et de Zouagha - Moulay Yacoub, désignés par le ministre de l'intérieur ;
- un (1) représentant des collectivités ethniques relevant de la zone d'action de l'agence, désigné par le ministre de l'intérieur ;
- deux (2) représentants pour les associations des usagers des eaux agricoles, régies par la loi n° 2-84 relative aux associations d'usagers des eaux agricoles, promulguée par le dahir n° 1-87-12 du 3 jomada II 1411 (21 décembre 1990), élus par et parmi les présidents des associations relevant de la zone d'action de l'agence.

Les représentants des ministres doivent avoir au moins le grade de directeur d'administration centrale.

Les représentants des offices et des régions doivent avoir le grade de directeur.

Le directeur de l'agence assiste aux réunions du conseil d'administration avec voix consultative.

Toute personne qualifiée peut être appelée par le président à siéger au conseil, avec voix consultative.

**Article 4 :** Le conseil d'administration se réunit, sur convocation de son président, aussi souvent que les besoins de l'agence l'exigent et au moins deux fois par exercice comptable :

- pour arrêter les états de synthèse de l'exercice clos au plus tard le 30 juin suivant la date de sa clôture ;
- et pour arrêter le budget pour l'exercice suivant, avant le 15 octobre précédant la date du début dudit exercice.

**Article 5 :** Le conseil d'administration exerce les attributions qui lui sont dévolues par l'article 21 de la loi précitée n° 10-95 et délibère valablement lorsque la moitié au moins de ses membres sont présents. Il prend ses décisions à la majorité des voix et en cas de partage égal des voix, celle du président est prépondérante.

**Article 6 :** Le directeur de l'agence est nommé conformément aux règles en vigueur.

Il exécute les décisions du conseil d'administration et, le cas échéant, du ou des comités créés par ce dernier.

Il gère l'agence et agit en son nom.

Il accomplit ou autorise tous actes et opérations relatifs à l'objet de l'agence.

Il délivre les autorisations d'utilisation du domaine public hydraulique, conclut les conventions et contrats et les notifie aux concessionnaires après approbation du conseil d'administration.

Il représente l'agence en justice et a qualité pour agir et défendre en son nom ; il doit toutefois en aviser immédiatement le conseil d'administration.

Il assure la préparation technique et le secrétariat des réunions du conseil d'administration.

Il est ordonnateur des recettes et des dépenses et en tant que tel, il engage les dépenses par acte, contrat ou marché, fait tenir la comptabilité des dépenses engagées, liquide et constate les dépenses et les recettes de l'agence et délivre à l'agent comptable les ordres de paiement et les titres de recettes correspondants.

Le directeur peut déléguer sous sa responsabilité, une partie de ses pouvoirs et attributions au personnel de direction de l'agence.

### **Chapitre III : Dispositions diverses**

**Article 7 :** En application du 1er alinéa de l'article 24 de la loi précitée n° 10-95, les biens du domaine public hydraulique nécessaires à l'agence pour exercer les missions qui lui sont imparties, sont mis à sa disposition par arrêté conjoint du ministre de l'équipement et du ministre chargé des finances.

Les conditions de mise à disposition de ces biens, notamment celles relatives à leur gestion, leur entretien, leur réparation, leur suivi et leur préservation, sont fixées par arrêté du ministre de l'équipement.

**Article 8 :** En application du 2e alinéa de l'article 24 de la loi précitée n° 10-95, les biens meubles et immeubles relevant du domaine privé de l'Etat, nécessaires à l'agence pour l'accomplissement de ses missions, transférés à ladite agence, font l'objet d'un inventaire approuvé par arrêté conjoint du ministre de l'équipement et du ministre chargé des finances.

**Article 9 :** Le ministre de l'économie, des finances, de la privatisation et du tourisme et le ministre de l'équipement sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent décret qui sera publié au Bulletin officiel.

Fait à Rabat, le 17 chaabane 1421 (14 novembre 2000).  
**Abderrahman Youssoufi.**

Pour contreseing :  
Le ministre de l'économie, des finances,  
De la privatisation et du tourisme,  
**Fathallah Oualalou.**

Le ministre de l'équipement,  
**Bouamor Taghouan.**

---

Le texte en langue arabe a été publié dans l'édition générale du " Bulletin officiel " n° 4850 du 26 chaabane 1421 (23 novembre 2000).